الصين وجائحة كورونا: من احتوائها داخليا إلى توظيفها في السياسة الخارجية

China and the Coronavirus Pandemic: From Its Internal Containment to Its Employment in Foreign Policy

أ. عبدالحفيظ عبدالسلام محمد صالح
قسم العلوم السياسية–كلية الاقتصاد
جامعة بنغازي–ليبيا
abdelhafithsaleh@gmail.com

أ. حامد علي زين العابدين صالح الحاج
قسم العلوم السياسية–كلية التجارة والعلوم السياسة
جامعة سبها–ليبيا
ham.alhajmohammed@sebhau.edu.ly

الملخص

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف على الدوافع الكامنة وراء سياسة المساعدات الإنسانية التي اتبعتها الصين في ظل جائحة كورونا، وبشكل لم يسبق لها القيام به سواء من حيث حجم المساعدات أو الدول المستفيدة، وفي ظل تقاعس قوى دولية أخرى عن القيام بذلك. وللكشف عن هذه الدوافع تناولت الدراسة أهم سمات ومحددات السياسة الخارجية الصينية، والكيفية التي أدارت بها الصين الأزمة داخليا، ومواجهتها للاتهامات الغربية بمسؤوليتها عن تفشي الفيروس، بالإضافة إلى المساعدات الخارجية كأداة للسياسة الخارجية الصينية، وكيفية توظيفها في ظل الجائحة، وأهم مقومات قيادة النظام الدولي، وما إذا كانت الصين مستعدة وراغبة في احتلال موقع القيادة فيه أم لا، خاصة في ظل التراجع الملحوظ في دور الولايات المتحدة الأمريكية عالميا.

الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا، السياسة الخارجية، الصين، المساعدات الإنسانية، النظام الدولي.

Abstract:
This study seeks to identify the motives behind the humanitarian aid policy pursued by China in light of the Corona pandemic, and in a way it has never done before, either in terms of the volume of aid or the recipient countries, and in light of the failure of other international powers to do so. In order to reveal these motives, the study examined the most important features and determinants of Chinese foreign policy, how China managed the crisis internally, and its response to Western accusations of its responsibility for the outbreak of the virus, in addition to foreign aid as a tool for Chinese foreign policy, how to employ it in light of the pandemic, and the most important components of the leadership of the international system, And whether China is ready and willing to occupy the leadership position in it or not, especially in light of the marked decline in the role of the United States of America in the world.
Keywords: China, Corona pandemic, foreign policy, humanitarian aid, the international

المقدمة

تعد الصين أحد أهم الأقطاب الرئيسية في النظام الدولي، بل والمنافس الرئيسي للقوة الأولى في هذا النظام؛ الولايات المتحدة الأمريكية، وفي بداية ظهور فايروس كورونا في الصين بدا وكأنها تعاني صعوبات في مواجهته، ولكنها بعد ذلك أدارت الأزمة باقتدار، وتمكنت من احتواء الفايروس، وبشكل أشاد به المجتمع الدولي ومنظماته المختلفة وعلى رأسها منظمة الصحة العالمية. ومع نجاحها في إدارة الأزمة داخلياً سعت الصين إلى استثمار ذلك لتظهر أن نظامها السياسي هو النموذج الأكثر ملاءمة للتعامل مع مثل هذه الأزمات مقارنة بتعامل الدول الغربية، كما أنها استغلت الجائحة لتظهر قوتها والتزامها الأخلاقي تجاه المجتمع الدولي من خلال إرسال المساعدات الطبية والخبراء الصحيين إلى إيطاليا وغيرها من الدول الأكثر تضرراً من الجائحة. وعلى النقيض من ذلك قلصت الولايات المتحدة من صورتها كقوة أولى عالمياً حين عانت من التخبط في إدارة الأزمة داخلياً، وانكفأت على نفسها وتخلت عن حلفائها، ولم تستطع حتى استخدام نفوذها في التنسيق لحملات دولية لمواجهة انتشار الوباء. الأمر الذي يطرح تساؤلاً حول الدور الذي يمكن أن تضطلع به الصين في النظام الدولي في مرحلة ما بعد جائحة كورونا.

مشكلة الدراسة:

إن ما تم عرضه أعلاه يطرح إشكالية بحثية تتمثل في السؤال التالي: هل سلوك الصين النشط وأسلوب المساعدات الذي انتهجته في سياستها الخارجية يؤذن بجاهزيتها لتبوأ مكان الولايات المتحدة الأمريكية أو مشاركتها في قيادة العالم؟ وهل تملك الصين المقومات لذلك؟

فرضية الدراسة:

وللإجابة على هذا السؤال المطروح في مشكلة الدراسة تم الانطلاق من فرضية أن دبلوماسية المساعدات التي انتهجتها الصين في ظل جائحة كورنا تؤشر إلى تراجع الدور الأمريكي عالميا والصعود التدريجي للصين، وذلك لا يعني جاهزيتها لقيادة العالم.

أهمية الدراسة:

لا يختلف اثنان على أهمية وجود دراسات حول السياسة الخارجية لدولة كالصين، صاحبة ثاني أكبر اقتصاد في العالم وذات الإمكانيات البشرية والتكنولوجية والعسكرية الضخمة، والعضو الدائم في مجلس الأمن الدولي. حيث تسهم مثل هذه الدراسات في فهم وتفسير مسار العلاقات الدولية والنظام الدولي وتوازناته، والتي تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر وبدرجات متفاوتة على كل دول العالم، وهنا تكمن أهمية هذه الدراسة.

منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي الكيفي، وذلك بتفكيك الظاهرة محل الدراسة إلى أجزاء – على المستوى الذهني أو النظري فقط – ليسهل إخضاع هذه الأجزاء للفحص والتحليل والتقييم، واكتشاف طبيعة العلاقات بين هذه الأجزاء والعوامل والمتغيرات المؤثرة فيها. ويرتبط المنهج الكيفي بإثارة السؤال لماذا؟ وفي دراستنا هذه يتعلق الأمر بطرح السؤال لماذا انتهجت الصين سياسة المساعدات بشكل ملحوظ في ظل جائحة كورونا؟ وما هي الأهداف التي سعت إلى تحقيقها من وراء هذه السياسة؟

المبحث الأول الإطار النظري للسياسة الخارجية الصينية:

نسعى هنا إلى التعرف على الجوانب النظرية للسياسة الخارجية الصينية من حيث سماتها العامة، والعوامل والمحددات المؤثرة فيها، والتي تشكل أرضية مهمة لفهم وتحليل وتفسير السياسة الخارجية الصينية، من حيث السلوكيات والأهداف والدوافع.

المطلب الأول سمات السياسة الخارجية الصينية:

ويقصد بها الخصائص العامة التي تميز السياسة الخارجية الصينية وتشكل طابعاً عاماً لها، ومن أهمها:

1 – انتهاج سياسة خارجية سلمية مرنة، تنتهج الصين بدأب وثبات سياسة خارجية سلمية مستقلة، والهدف الاساسي لهذه السياسة هو حماية استقلال الصين وسيادتها وسلامة أراضيها، والانفتاح على الخارج للحفاظ على اضطراد نموها الاقتصادي، وحماية السلام العالمي ودفع التنمية المشتركة.. يصف الرئيس الصيني السابق (دينغ بينغ) السياسة الخارجية للصين ، موضحاً أهم

مبادئها وملامحها بقوله : " إننا نثابر على انتهاج سياسة خارجية سلمية ومستقلة، لا تشارك في أي من الأحلاف ، نتصل مع الجميع ، ونصادق الجميع ، ونعارض من يقوم بالهيمنة ويسلك طريقها ، ونعارض كل من يعتدي على الآخر ، إننا نقول العدل والحق ، ونمارس ما نقول" [i].

2 – علاقات الصين الخارجية الحالية تحكمها المصالح وليس الأيديولوجيا، كما كانت في خمسينيات وستينيات القرن الماضي. ونستطيع القول بأن الصين تخلت عن الأيديولوجيا وبدأت تنظر إلى مصلحتها بعد عام 1972 حينما أعادت علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد انقطاعها لعقدين من الزمن [ii]

3. تبني الصين سياستها تجاه دول العالم انطلاقاً من موقفها من إعادة تايوان إلى السيادة الصينية ، وقد اتضح ذلك جلياً في سياسة الصين تجاه دول العالم ، فقد رفضت بكين أي جهود لتوطيد العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية وتايوان [iii]).

4. الانفتاح على كل دول العالم المتقدمة والنامية، خدمة لمصالحها الاقتصادية والتجارية التي تشهد نموا مضطرداً، ففي أواخر السبعينات من القرن الماضي انتهجت الصين سياسة الانفتاح والتحديث فقامت بفتح أسواقها للشركات والعملاء الأجانب مما يعني فتح الحدود التجارية والجمركية والسياسية والدبلوماسية لتعاملات دولية واسعة.

ونتيجة للنمو المتسارع للاقتصاد الصيني ولحاجة الصين لمزيد من الأسواق الخارجية ، فقد نشطت الدبلوماسية الصينية حيث قامت الصين بتطويع سياستها الخارجية لخدمة نهضتها الاقتصادية ، حيث تم التفاوض مع كثير من الدول وكثير من الهيئات إما لتمرير التجارة الخارجية أو عقد صفقات اقتصادية أو ضمان حق الوصول إلى الموارد الطبيعية وموارد الطاقة [iv].

5. السعي لأن يكون النظام الدولي متوازناً ومتعدد الأقطاب: مع انهيار الاتحاد السوفييتي في تسعينيات القرن الماضي وبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب وحيد في العالم، أصبحت الصين تدعو إلى عالم متعدد الأقطاب باعتبار ذلك جزءاً هاماً من استراتيجية التنمية والسلام، خاصة في ضوء التدخل الأمريكي في أزمة مضيق تايوان عام 1996، حيث دأب الخطاب الرسمي والإعلامي الصيني إلى توجيه الانتقادات للهيمنة الأمريكية. ولم تقتصر الصين على مجرد الانتقاد من الهيمنة الأمريكية ، بل تعدى ذلك إلى التوجه بشكل حثيث نحو التقارب مع القوى الكبرى التي تشاطرها نفس الموقف ، حيث قامت الصين بإبرام عدة اتفاقيات للشراكة الاستراتيجية منها ما وقعته مع فرنسا عام 1996 ، وما وقعته مع روسيا عام 1997 [v].

المطلب الثاني محددات السياسة الخارجية الصينية:

ويقصد بها العوامل البيئية التي تؤثر بشكل أو بآخر على السياسة الخارجية، بحيث إن أي تغير يطرأ على هذه العوامل قد يؤدي إلى حدوث تغير في السياسة الخارجية، وهي تنقسم إلى محددات داخلية ومحددات خارجية.

أ أولاً: المحددات الداخلية

وتتمثل هذه العوامل أو المحددات في الآتي:

1 – المحدد الجغرافي:

تقع الصين في الجزء الشرقي للكرة الأرضية ، وتمثل القسم الشرقي من قارة أسيا ، مطلة على الساحل الغربي للمحيط الهادئ بطول 5500 كم من الشمال إلى الجنوب وبعرض 5200 كم من الغرب إلى الشرق ، كما أنها تشترك بحدودها مع 14 دولة، وتبلغ مساحتها أكثر من تسعة ملايين كم، ويبلغ طول سواحلها البحرية 1800كم[vi]، وهي غنية بالموارد الطبيعية والمياه العذبة، والثروات المعدنية حيث تحتل المركز الأول عالمياً في 12 نوعاً منها.

إن مساحة الصين الضخمة و كثرة جيرانها، خلق لها العديد من النزاعات الحدودية البرية والبحيرة مع جيرانها، كما أن مساحتها الكبيرة جعلتها تسعى دائما لتقوية قدراتها العسكرية، مما يثير قلق جيرانها، وهي تبرر ذلك بسعيها إلى حماية أراضيها [vii].

2. المحدد البشري:

يعتبر العامل البشري عامل مهم باعتباره عنصر رئيس في بناء القوة العسكرية القادرة على تحقيق أهداف السياسة الخارجية خلال أوقات السلم والحرب ، وكذلك تكمن أهمية العامل البشري في توفير الأيدي العاملة سواء داخل الدولة أو خارجها كعمالة وافدة في الخارج [viii].

تعد الصين أكبر دولة في العالم من حيث عدد السكان، إذ يتجاوز عدد سكانها المليار وثلاثمائة مليون نسمة. و عدد سكانها الهائل يؤهلها لأن تكون سوقاً واسعة ، تستوعب السلع المحلية والعالمية، كما أنه يعد عاملاً أساسيا في زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي ، وبناء القوة الاقتصادية والعسكرية، وفي نفس الوقت يشكل هذا العدد عبئا من حيث تلبية احتياجاته وتوفير فرص عمل له [ix]. ورغم تشكل المجتمع الصيني من 56 قومية مختلفة إلا أنه أي المجتمع الصيني ظل مترابطاً ، ويرجع ذلك إلى التماسك التاريخي الذي يميز المجتمع الصيني ، المعتز بهويته وقوميته [x].

3. المحدد الاقتصادي:

لكي تحقق أي سياسة خارجية أهدافها ، لا بد أن يكون لها أساس اقتصادي متين ، فقوة أو ضعف اقتصاد الدولة يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على سياستها الخارجية [xi].

ويعد الاقتصاد الصيني أحد الاقتصاديات الصاعدة والواعدة وذلك نتيجة للسوق الاستهلاكية الكبيرة التي تحوي أكثر من مليار مستهلك ، خاصة بعد النظام الإصلاحي الذي اتبعته الصين بعد عام 1979 ، واتباعها اقتصاد السوق الاشتراكي والذي يوائم بين القطاع العام والقطاع الخاص [xii]. وفي عام 2010 حققت الصين نجاح اقتصادي باهرا بأن أصبح اقتصادها ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الاقتصاد الأمريكي مزيح اليابان إلى المركز الثالث [xiii]. كما إن إغراق الأسواق العالمية بالصادرات الصينية وضع الصين في المرتبة الأولى عالميا كأكبر دولة مصدرة للسلع متجاوزة بذلك كل الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى[xiv].

وهذا الواقع الاقتصادي، يدفع الصين إلى اتباع سياسة خارجية براغماتية، هدفها الأساسي هو تعزيز مكانتها على الساحة الدولية، بما يعزز قدراتها التنافسية في مواجهة باقي القوى الدولية الكبرى.

4. المحدد العسكري:

يلعب المحدد العسكري دور كبير ومؤثر في السياسة الخارجية للصين فهي تمتلك قدرات عسكرية هائلة جعلتها تحتل المرتبة الثالثة عالميا بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا من حيث عناصر القوة العسكرية الكلية [xv].كما أن الصين لديها أكبر جيش في العالم بتعداد ثلاثة ملايين جندي نظامي واحتياطي[xvi]. كذلك فالصين تمتلك أنظمة إطلاق متطورة وعالية كالصواريخ البالستية العابرة للقارات ، بالإضافة إلى الصواريخ متوسطة المدى ، وكذلك الغواصات النووية والقاذفات الاستراتيجية [xvii].

5. المحدد الثقافي:

وترجع أهمية المحدد الثقافي للصين في عدد السكان الكبير الذي يناهز 1.4 مليار نسمة ، والقوميات المختلفة ، حيث نجد في الصين 56 قومية وقد تمازجت هذه القوميات عبر التاريخ في كيان حضاري واحد، حيث ينظر الصينيون إلى حضارتهم على أنها مركز للعالم ويفتخرون بانتمائهم لحضارة عريقة قدمت الكثير للعالم [xviii] وحين يستخدم الصينيون كلمة "الصين" فهم لا يعنون بذلك بلدا أو أمة، بل الحضارة الصينية متمثلة في تاريخها، أسرها الحاكمة، كونفوشيوس، العلاقات الأسرية[xix]. ويمكن القول إن الطابع السلمي الذي تتسم به السياسة الخارجية الصينية، يرجع إلى الثقافة الكونفوشيوسية، التي تركز على الأخلاق، والمحافظة على حياة الإنسان، والعيش في سلام[xx]

ثانيا: المحددات الخارجية

تتأثر الصين في سياستها الخارجية –كغيرها من الدول– بنوعين من المحددات، هما المحددات الإقليمية والمحددات الدولية.

1 – المحددات الإقليمية:

ويتمثل أهمها في علاقة الصين بالقوى الإقليمية المجاورة لها وهي:[xxi]

– **روسيا:** يغلب على العلاقة مع روسيا طابع التنسيق والتعاون، فكلا البلدين يرفضان هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية، ويرفضان أي حركات انفصالية للأقليات، ومع ذلك فإن هناك بعض النقاط الخلافية بين البلدين، أهمها انزعاج الصين من التعاون العسكري الصيني مع الهند.

– **اليابان:** يعتبر التوتر هو السمة الغالبة على العلاقات الصينية اليابانية، بسبب تاريخ الحروب بين البلدين، حيث كانت اليابان تحتل أجزاء من الصين، بالإضافة إلى وجود نزاع حدودي بين البلدين، مع ذلك فإن الصين ووفقا للنهج البراغماتي في سياستها الخارجية، فإنها تقيم علاقات مع اليابان.

الهند: مع أن الصين تعد من أكبر الشركاء التجاريين للهند، إلا ان العلاقة بينهما يغلب عليها الطابع التنافسي، بسبب وجود نزاع حدودي بري بينهما، بالإضافة إلى التعاون النووي بين الصين وباكستان.

2 – المحددات الدولية:

العلاقات الصينية الأمريكية: تعد العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، المحدد الرئيسي للسياسة الخارجية الصينية على الساحة الدولية، فالعلاقة بينهما هي مزيج من التعاون والمنافسة والتحدي، ومع أن الصين تعد ثالث أكبر سوق للصادرات الأمريكية، وأكبر مصدر للواردات الأمريكية، وثاني أكبر شريك للولايات المتحدة الأمريكية[xxii]،إلا أن هناك العديد من القضايا الخلافية الأمنية والاقتصادية والتجارية بينهما، وترجع كلها إلى سبب رئيسي واحد، وهو خشية الولايات المتحدة الأمريكية على مكانتها كقوة أولى في العالم، أمام الصعود السريع للصين اقتصاديا وعسكريا، يقابلها رغبة الصين في خلق نظام دولي أكثر توازنا يسوده تعدد الأقطاب بدلا من هيمنة القطب الأمريكي.

العلاقات الصينية الأوروبية: تحرص الصين على علاقاتها الاقتصادية مع الدول الأوروبية، رغم الخلافات الأيديولوجية والسياسية بينهما، وتعد الصين أكبر المستثمرين في العديد من الدول الأوربية، وتحرص بعض الدول الأوروبية على علاقتها مع الصين، لحرص تلك الدول على إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب يكون الاتحاد الأوروبي والصين من أقطابه الرئيسيين[xxiii].

المبحث الثاني مواجهة الصين للجائحة

وهذا المحور يتناول بالدراسة مسألتين هما:

المطلب الأول إدارة الصين للأزمة داخليا:

ظهر الفيروس القاتل والذي عرف باسم كورونا ثم كوفيد 19 في ديسمبر 2019 في مدينة ووهان بالصين، ويبد وأن سلطات المدينة قللت من خطورة المر عندما ظهرت الحالات الأولى المصابة بالفيروس، ومع تفاقم الوضع وزيادة انتشار العدوى وازدياد الوفيات، أرسلت الحكومة المركزية في العاصمة بكين فريقا طبيا لمدينة ووهان للتحقيق، وكان ذلك مطلع يناير 2020، وبمجرد أن أدركت الحكومة المركزية خطورة المشكلة تصرفت بسرعة وعلى نطاق واسع[xxiv].

وبعد أربعة أشهر منذ ظهوره أعلنت الصين سيطرتها على فيروس كورونا "كوفيد19" حيث أكدت اللجنة الوطنية للصحة الأربعاء 2020/3/25 عدم تسجيل أي حالة إصابة مؤكدة محلية بالمرض، باستثناء 47 حالة جديدة جميعها وافدة من الخارج[xxv].

وفي الوقت الذي أعلنت فيه الصين سيطرتها على فيروس كورونا، شهدت دول أخرى ارتفاعا كبيرا في الإصابات والوفيات، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وإسبانيا.

ويمكن القول إن أهم الأسباب أو العوامل التي مكنت الصين من السيطرة على فيروس كورونا تتمثل في الآتي:

1 – قوة الدولة وامتثال المواطنين:

لا شك أن نظام الحكم في أي دولة يقوم بدور محوري في إدارة الأزمات والطوارئ، وهذا يفسر إلى حد كبير قوة بعض الأنظمة في مواجهة كورونا وضعف أنظمة أخرى في التعامل مع الأزمة. وفي الصين يتسم نظام الحكم بأنه مركزي للغاية، ومع أن الحكومة المركزية في العاصمة بكين تمنح سلطات واسعة لحكومات المقاطعات والمدن إلا أنها تفرض عليها رقابة قوية ، وتقوم بحملات مراقبة وتفتيش دورية لضمان قيام الحكومات المحلية بتنفيذ السياسات المركزية[xxvi].

ومن المتوقع أن تسفر الرقابة الصارمة والمتابعة المستمرة من الحكومة المركزية إلى سرعة التحرك في مواجهة الأزمات هذا من جانب، ومن جانب آخر فإنه لن يكون صعباً على دولة ذات قبضة حديدية على المجتمع كالصين، أن تتخذ إجراءات صارمة لمنع تفاقم الوضع، دون أن تحتاج لوقت وجهد كبيرين لتهيئة الرأي العام لتقبل ذلك.

لقد كان من أبرز وأشد الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الصينية، هو إعلان مقاطعة هوبي منطقة طوارئ صحية من الدرجة الأولى، وهو أشد مستوى من حالات الطوارئ، مما يعني أن الاستجابة ستكون مركزية من مجلس الدولة "مجلس الوزراء" في العاصمة بكين. وفرض الحجر الصحي الصارم على أكثر من ستة وخمسين مليون مواطن صيني هم سكان مقاطعة هوبي، والتشديد على عاصمة المقاطعة مدينة ووهان ذات الأحد عشر مليون نسمة، والتي تعد مركزاً رئيسيا للنقل العام إلى مناطق الصين المجاورة، حيث أغلقت المدينة بشكل تام مع مدن أخرى في المنطقة، ومنع

التنقل منها وإليها لمنع انتشار الفيروس إلى مناطق أخرى، في خطوة غير مسبوقة وتعد أكبر عملية حجر صحي في العالم. حيث أوقفت الدراسة والمواصلات العامة، وأغلقت معظم المحلات والمصانع والشركات، وشددت القبضة الأمنية على حدود المدينة والمقاطعة بالكامل، وفرض على الناس التزام البيوت وعدم الخروج منها إلا للضرورة القصوى [xxvii].

لكن هذه الإجراءات الرسمية لم تكن لتلقى نجاحاً لولا الالتزام الكبير الذي أبداه الشعب الصيني، في تطبيق تعليمات الوقاية والسلامة الصحية، والتزام البيوت وعدم مغادرتها إلا للضرورة القصوى، وإبلاغ السلطات عن أي استجابة طبية ضعيفة، وتضافر الجهود في دعم الفئات العمرية السكانية، الأكثر احتياجاً والأكثر عرضة للمضاعفات، بالإضافة إلى التعاون بين السكان في كل منطقة وحي في توفير الاحتياجات الغذائية والدوائية للجميع[xxviii].

2 – الخبرة وسرعة الأداء والإنجاز:

الصين لديها خبرة طويلة في التعامل مع الأزمات الخاصة بالأوبئة، ففي عام 2002 شهدت الصين ظهور وباء سارس، والذي كان سببه أحد فيروسات كورونا، وكان أشد فتكاً بالحالات من فيروس كورنا المستجد " كوفيد 19 " ولكن لم يكن له نفس القدرة على سرعة الانتشار، وقد تمكنت الصين من احتوائه في يوليو 2003، ولهذا فإنه مع ظهور فيروس كورونا المستجد كان لدى الصين خبرة غير بعيدة زمنياً في التعامل مع حالة مشابهة، وإن كانت أقل ضراوة، إلى جانب امتلاكها قاعدة علمية وتكنولوجية وخبرات بشرية تتحرك وفق خطط سبق تطبيقها بشكل ناجح[xxix].

بالإضافة إلى ذلك فإن تعامل الصين مع الجائحة تميز بسرعة الأداء والإنجاز، فقد تمكنت الصين من بناء مستشفيين اثنين في أقل من عشرة أيام، كما قامت بإنشاء أربعة عشر مستشفى مؤقت في كافة أنحاء مدينة ووهان، واستقدمت آلاف الفرق الطبية من مختلف أنحاء البلاد إلى مقاطعة هوبي، وألزمت كافة المؤسسات الطبية بالكشف على من يشتبه في إصابته دون الحصول على موافقته، وقد كان لكل هذه الإجراءات دور كبير في مكافحة الفيروس واحتوائه[xxx].

وقد أشادت منظمة الصحة العالمية بسرعة توصل العلماء الصينيين للكثير من المعلومات عن تركيب الفيروس وطرق انتشاره، ونقاط قوته وضعفه، وسرعة تعديل السلطات الصينية لخططها على أرض الواقع وفقاً للمستجدات العلمية في فهم الفيروس[xxxi].

3 – توظيف التكنولوجيا:

استخدمت الصين قدراتها التكنولوجية المتطورة في مواجهة فيروس كورونا، فقد استخدمت الروبوتات لتقليل الاحتكاك بين البشر من خلال قيامها بأعمال التمريض والتعقيم وتوصيل الطلبات والكشف عن المصابين في الشارع عن طريق قياس درجة حرارة المارة، كما استخدمت طائرات

مسيرة لنقل العينات من المرضى إلى مراكز البحثية ومختبرات التحليل، وزودت رجال الشرطة بخوذات تستطيع كشف المصابين بالفيروس عبر قياس درجة حرارة الجسم عن بعد[xxxii].

وتعد الصين أكثر دولة سخرت التقدم التكنولوجي لمتابعة حالة السكان في مكافحتها لفيروس كورونا، فمن المعروف عنها أنها تملك تكنولوجيا مراقبة متطورة جداً على مواطنيها، فمن خلال ثلاثمائة مليون كاميرا منتشرة في كل أنحاء البلاد تراقب الجميع، وهي قادرة على كشف المصابين بالفيروس، ومن خلال قاعدة البيانات الضخمة التي تملكها الحكومة" البيغ داتا" يمكن تحديد أسماء المصابين وأرقامهم الوطنية ومواقعهم[xxxiii].

ورغم أن هذه الإجراءات الرقابية الصارمة تعد لدى الكثيرين إجراءات قاسية وانتهاكاً للخصوصية، وشكلاً من أشكال الاستبداد، إلا ان الحكومة الصينية تراها وسيلة مثالية للحد من انتشار الأوبئة[xxxiv]. ولا شك أن هذه الوسائل التقنية المتطورة ساهمت في تحسين الخطة الصينية لمكافحة الفيروس، وفي حماية العناصر البشرية من التعرض المباشر للكثير من مصادر الخطر.

المطلب الثاني مواجهة الصين للاتهامات بالمسؤولية عن تفشي فيروس كورونا

أولاً: الاتهامات الغربية للصين

على الرغم مما حظيت به تجربة الصين في مواجهة فيروس كورونا من إعجاب وإشادة من العديد من الأطراف الدولية، إلاّ أن أطرافاً دولية أخرى حملتها المسؤولية عن تفشي المرض وانتشاره في أغلب دول العالم، وذلك باتهامها بالتأخر في الاعتراف بتفشي الفيروس في الأيام الأولى لظهوره، وإسكات والقبض على كل من تجرأ من المواطنين وتحدث عنه أو لفت الأنظار لوجوده.

وقد جاءت هذه الاتهامات بالدرجة الأولى من الولايات المتحدة الأمريكية، التي هاجم رئيسها دونالد ترامب الصين في العديد من المناسبات، وحملها المسؤولية عن انتشار الفيروس في العالم، واتهمها بالتستر على حجم انتشار الفيروس، ومدى خطورته، مؤكداً أن هناك تقارير استخباراتية تشير إلى أن الفيروس تسرب من مختبرات الفيروسات في ووهان [xxxv]. وأن بلاده تجري تحقيقات جادة، وتبحث عن سبل لجعل الصين تدفع ثمن الجائحة[xxxvi]. بالإضافة إلى تقديم الأعضاء الجمهوريين في الكونغرس مشروع قانون يسمح بمقاضاة الصين في المحكمة الفيدرالية الأمريكية للحصول على تعويضات الوفاة والإصابة والضرر الاقتصادي الناجم عن فيروس كورونا [xxxvii]. كما أن دولاً أخرى على رأسها بريطانيا وفرنسا وأستراليا وجهت نفس الاتهامات للصين[xxxviii].

ويمكن فهم الحملة الأمريكية على الصين في سياق التنافس بين الدولتين، والذي ازدادت حدته مع وصول الرئيس السابق دونالد ترامب إلى سدة الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبح التوتر هو السمة الغالبة على العلاقات بين الدولتين، بسبب إطلاق ترامب حرباً تجارية وفرضه رسوماً جمركية على البضائع الصينية، وزاد تفشي فيروس كورونا من حدة الخلاف والتوتر في

علاقاتهما، خاصة في ظل الفارق في إدارة الأزمة بين الدولتين، ففي حين تميزت الإدارة الصينية للأزمة بالانضباط والحزم والنجاح في احتواء الفيروس، فشلت الإدارة الأمريكية في ذلك، لدرجة احتلت فيها الولايات المتحدة المرتبة الأولى عالمياً في عدد الوفيات بسبب الفيروس.

كما يمكن أن نفهم هذه الاتهامات في سياق الخلاف الأيديولوجي الصيني الغربي، فالصين ذات النظام الشمولي نجحت بشكل لافت في إدارة الأزمة واحتواء الفيروس، في حين فشلت الدول الديمقراطية الغربية في تحقيق نفس المستوى من الحزم والانضباط والنجاح في مواجهة الجائحة.

إن تلك الاتهامات وإن كانت لا تخلو من بعض المبرات الموضوعية، والتي من أهمها تأخر السلطات المحلية في ووهان بأخذ التحذيرات الأولى في بداية ظهور الفيروس على محمل الجد، إلاّ أنه يبدو أن الدافع الأكبر وراءها هو تحويل الأنظار وتشتيتها عن نجاح الصين –ذات النظام الشمولي– في إدارة أزمة كورونا، والذي سبب حرجاً كبيراً للدول الغربية التي طالما تباهت بقيمها ونظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وسعت إلى نشرها في كل ربوع العالم.

ثانيا: الردود الصينية على الاتهامات الغربية

في مواجهة الاتهامات الغربية تصر الصين على أنها تعاملت بشفافية، وشاركت المعلومات بشأن الفيروس في الوقت المناسب، وأن الدول الغربية التي تضررت بشدة لم تستغل الوقت في الاستعداد لمواجهته[xxxix].

وفي أبرز ردودها أصدرت وزارة الخارجية الصينية بياناً مطولا نشرته على موقعها الإلكتروني، نفت فيه أن يكون الفيروس قد تسرب من معهد علوم الفيروسات بووهان، موضحة أن المختبر "بي4" التابع للمعهد المذكور، هو مشروع تعاوني مع الحكومة الفرنسية، وليست لديه القدرة على تصميم وتصنيع فيروس كوفيد19، ولا توجد أي أدلة على أي تسرب فيروسي من المختبر المذكور، أو أن أحد العاملين فيه أصيب بالمرض. كما أكد البيان أن الصين لم تخف أي معلومات بشأن الفيروس، وأنها كانت تخبر منظمة الصحة العالمية أولاً بأول بشأن خطورة الفيروس [xl]. كما أكدت الصين على لسان وزير خارجيتها أنها منفتحة على أي تعاون دولي لتحديد مصدر الفيروس، على أن يتم ذلك بشكل علمي ومحايد وبدون تدخل سياسي[xli].

وقد جاءت بيانات منظمة الصحة العالمية وتصريحات مسؤوليها، في أكثر من مناسبة متوافقة مع تصريحات المسؤولين الصينيين، بل إنها تعدت التوافق مع الرواية الصينية حول التعامل مع الفيروس، إلى الثناء على إدارة الصين للأزمة، حيث دعت المنظمة في أكثر من مرة إلى استقاء الدروس من تجربة الصين، وتطبيقها على بقية دول العالم، من أجل الحد من انتشار الفيروس[xlii].

ولم يكتف المسؤولون الصينيون بنفي وتكذيب تلك الاتهامات، بل إن بعضهم اتهم الجيش الأمريكي بنشر الفيروس في الصين ، وأكد أن هناك أدلة على أن الفيروس ظهر أول مرة في

الولايات المتحدة الأمريكية، جاء ذلك في تغريدة على موقع توتير للي جان زاهو نائب رئيس إدارة المعلومات بوزارة الخارجية الصينية[xliii].

ومن الواضح أن تبادل الاتهامات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية بشأن المسؤولية عن تفشي فيروس كورونا ياتي ضمن التنافس على التفوق بين البلدين والذي أصبح سمة مميزة لعلاقاتهما منذ نهاية الحرب الباردة، واشتد أوار هذا التنافس مع بداية الحرب التجارية التي شنها ترامب على الصين، مما حول العلاقة بينهما إلى ما يشبه الحرب الباردة، وهو ما حذر منه وزير الخارجية الصيني وانغ يي بقوله إن بعض القوى السياسية الأمريكية تحاول دفع الدولتين إلى حرب باردة جديدة، ووصف الأمر بأنه محاولة خطيرة لإعادة عجلة التاريخ إلى الوراء، وأن ذلك سيفسد التعاون الذي حققه الشعبان طيلة الأعوام الماضية، ويقوض العلاقات مع الولايات المتحدة، ويعرض استقرار وازدهار العالم للخطر، مؤكدا على ضرورة بذل الجهود لوقف هذه الممارسات الخطيرة[xliv].

ويلاحظ هنا أن الردود الصينية على الاتهامات الغربية بالمسؤولية عن تفشي فيروس كورونا، رغم اتسامها بالشدة والحزم، إلاّ أن الصين حرصت على إظهار استعدادها للتعاون في هذه المسألة، كما يتضح حرصها على عدم دفع علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية نحو مزيد من التوتر، ومحاولتها احتواء السياسات الأمريكية، مما يعكس سياسة براغماتية تحرص على الحفاظ على المصالح الصينية مع الولايات المتحدة الأمريكية، مع الحفاظ على هيبة الصين ومكانتها كقوة دولية كبرى.

ثالثا: مسؤولية الصين عن انتشار فيروس كورونا

هناك عدة فرضيات تثار حول تورط الصين في انتشار فيروس كورونا سواء عمدا أو خطأ: [xlv].

الفرضية الأولى: تعمد الصين نشر الفيروس في إطار حربها التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية. لتكبد الاقتصاد الأمريكي خسائر كبيرة.

الفرضية الثانية: تسرب الفيروس من مختبر بي4 في ووهان عن طريق الخطأ.

الفرضية الثالثة: أن الفيروس ذو منشأ حيواني وانتقل من الحيوانات إلى البشر.

الفرضية الرابعة: مسؤولية الولايات المتحدة عن ظهور الفيروس حسب الرواية الصينية.

فيما يخص الفرضية الأولى، وهي الأكثر ضعفا من حيث احتمالية صحتها، وذلك لأنه من المستبعد جدا أن تقدم الصين على إطلاق فيروس بهذه الخطورة عمدا؛ لما ينطوي عليه هذا التصرف من أخطار على الصين نفسها وعلى مواطنيها، وما يسببه لها من خسائر بشرية واقتصادية، والأهم من ذلك كله هو المسؤولية القانونية والأخلاقية والاقتصادية، ونعني بذلك تعرض

الصين في حال ثبوت تورطها، للضغوط الدولية والمساءلة القانونية ولإجراءات عقابية دولية، ناهيك عن تشويه سمعتها ومكانتها الدولية، إضافة إلى احتمالية إجبارها على دفع تعويضات باهظة جدا لكل الأطراف المتضررة حول العالم. وهذا ما يجعل هذه الفرضية ضعيفة ومستبعدة.

وما يدفع إلى الاعتقاد بضعف هذه الفرضية واستبعادها؛ هو أن أغلب أجهزة الاستخبارات الغربية تستبعدها، كما أن وزير الخارجية الأمريكي السابق مايك بومبيو أعلن صراحة استبعاده تعمد الصين إطلاق الفيروس [xlvi].

أما ما يخص الفرضية الثانية وهي تسرب الفيروس من مختبر ووهان عن طريق الخطأ، وهي الفرضية التي تصر الولايات المتحدة على صحتها، متحججة بأن إجراءات الأمان والسلامة في المختبرات الصينية ليست في المستويات القياسية ويوجد بها الكثير من الثغرات، وهو الاتهام الذي تنفيه الصين –كما سبق الذكر– وتؤكد على أن مختبراتها تتبع إجراءات صارمة وعلى درجة عالية من متطلبات الأمان والسلامة، وأن لديها شركاء خارجيين في بعض هذه المختبرات؛ وبالذات المعمل "بي4" الذي تشارك معها فيه فرنسا. كما تدفع الصين بحجة أخرى لدحض هذه الفرضية أو الاتهام؛ وهو أنه لم يصب أي من العاملين في المختبر بفيروس كورونا، فإذا كان منشؤه ومصدره المختبر فلا شك أن أول من يصاب به هم العاملون بالمختبر.

أما الفرضية الثالثة وهي انتقال الفيروس من الحيوانات إلى البشر من خلال سوق الحيوانات في ووهان، وتحديدا من حيوان الوطواط الذي يدخل في إعداد بعض الأطعمة في الصين، وهي الرواية الأكثر انتشارا والأكثر رجحاناً ليس فقط على الصعيد الإعلامي بل وفي الأوساط العلمية المتخصصة. ومع ذلك فإن الصين ترفض الإقرار بصحة هذه الفريضة وتصر على أن المصدر مازال مجهولاً، وظهور الفيروس في ووهان لا يعني أنها هي منشؤه، بل وتنفي حتى أن يكون حيوان الوطواط يدخل في إعداد الوجبات في الصين[xlvii].وهذه الفرضية هي التي ترجحها منظمة الصحة العالمية[xlviii]،أما الصين فتدعو إلى جهد دولي لمعرفة أصل الفيروس، بشرط ألا يكون هذا الجهد مسيساً[xlix].

تبقى الفرضية الرابعة والأخيرة، وهي التي طرحتها الصين في مواجهة الاتهامات الأمريكية، حيث اتهم نائب مدير إدارة المعلومات بوزارة الخارجية الصينية الجيش الأمريكي بنشر الفيروس في الصين، مستندا على شهادة مدير مركز الأمراض في الولايات المتحدة أمام الكونجرس الأمريكي والتي قال فيها إنه تم معرفة سبب وفاة الجنود الأمريكيين الذين كان يعتقد أنهم قضوا بسبب أنفلونزا، وأن السبب هو فيروس كوفيد19[l]، ولكن الصين لم تقدم أي إثباتات أو أدلة تدعم صحة هذه الفرضية، بل إن المتحدث باسم الخارجية الصينية **جينغ شوانغ** عندما سئل عن اتهام نائب مدير إدارة المعلومات بوزارة الخارجية الصينية للجيش الأمريكي بنشر الفيروس في الصين، أجاب بأن

العالم لم يتوصل بعد إلى سبب ظهور الفيروس، وأن هناك احتمالات مختلفة حول ظهوره [li]، مما يعني ضعف هذه الفرضية بل و يدحضها.

والخلاصة أنه إلى حد الآن لا يملك العالم إجابة قاطعة ويقينية لسبب ظهور الفيروس، ولكن توجد فرضيات واحتمالات بعضها أكثر قوة ورجحانا من غيرها. وربما يمضي زمن طويل حتى يكتشف العالم السبب الحقيقي لظهور فيروس كورونا، الذي سبب خسائر بشرية ومادية كبيرة، وأربك نظماً سياسية واقتصادية عاتية، وترك آثاره على مختلف مناحي الحياة في العالم.

المبحث الثالث المساعدات الخارجية أداة للسياسة الخارجية الصينية

تعتبر الوسائل الاقتصادية من أهم وسائل السياسة الخارجية وأكثرها انتشارا، وتبرز المساعدات الاقتصادية كأحد أهم الوسائل الاقتصادية، وتقدم المساعدات الاقتصادية من الدول الغنية إلى الدول النامية، والهدف المعلن لها هو مساعدة الدول النامية على مواجهة مشاكلها الاقتصادية، وتحقيق مستويات أعلى من النمو، غير أن هذه المساعدات لها أهداف سياسية أهم من الأهداف الاقتصادية، وتتمثل في التأثير على السلوك الداخلي والخارجي للدول الأخرى. وعلى خلاف الأدوات الاقتصادية الأخرى كالعقوبات الاقتصادية؛ فإن المساعدات تهدف إلى التأثير في سلوك الدول الأخرى عن طريق تقديم الإغراءات بدلاً من فرض العقوبات[lii].

وتعد الصين من اهم الدول التي تستخدم المساعدات الاقتصادية وسيلة لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، وسنتناول فيما يلي كيفية توظيف الصين لهذه الوسيلة، وذلك من خلال الجوانب التالية:

المطلب الأول المساعدات الخارجية الصينية:

بدأت الصين تقديم المساعدات الخارجية منذ الخمسينيات من القرن الماضي، وفي البداية كانت تقدم مساعداتها للدول الصديقة المجاورة لها، ومع تبني سياسة الإصلاح والانفتاح منذ عام 1978، والتحول من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق الاشتراكي شهد الاقتصاد الصيني نموا متسارعاً، مما جعل الصين تحتل المرتبة الأولى عالميا في النمو الاقتصادي، ونتيجة لذلك اتخذت الصين سلسلة من الإجراءات لتطوير آلياتها للمساعدات الخارجية، فأنشأت في عام 1993 صندوق المساعدات الخارجية للمشروعات المشتركة، والذي يقدم إلى الدول النامية قروضاً معفية من الفوائد، كما بدأت في عام 1995 عبر بنك التصدير والاستيراد الصيني، منح دول نامية قروضا متوسطة وطويلة الأجل بفوائد بسيطة، لتوسع بذلك مصادر تمويل مساعداتها الخارجية[liii]. وفي إبريل 2018 أنشأت الصين الوكالة الصينية للتعاون الإنمائي الدولي (CIDCA) وهي تابعة مباشرة لمجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية، وتهدف الوكالة إلى صياغة مبادئ توجيهية وخطط وسياسات استراتيجية للمساعدات الخارجية ، والتنسيق وتقديم المشورة بشأن قضايا المساعدات

الخارجية الرئيسية ، ودفع إصلاحات البلاد في الأمور المتعلقة بالمساعدات الخارجية ، وتحديد البرامج الرئيسية والإشراف على تنفيذها وتقييمها[liv].

وبحلول نهاية عام 2009 قدمت الصين مساعدات إلى حوالي 170 دولة ومنظمة دولية[lv]، شملت معظم الدول النامية، وحصلت قارتي إفريقيا وآسيا على 80% من هذه المساعدات [lvi] ، وفي الفترة بين عامي 2013–2018 قدمت الصين مساعدات إلى 20 منظمة دولية متعددة الأطراف، و122 دولة في جميع أنحاء العالم وبلغ حجم هذه المساعدات 270,2 مليار يوان، أي ما يعادل حوالي 42 مليار دولار أمريكي[lvii].

وتقدم الصين مساعداتها الخارجية عبر القنوات الثنائية [lviii] ، وهو أسلوب تفضله الدول المانحة للمساعدات على أسلوب الأطراف المتعددة أو عبر المنظمات الدولية، لأن ذلك يعطي الدولة المانحة فرصة أكبر لفرض شروطها خاصة فيما يتعلق بمدة السداد والمجالات التي تستخدم فيها المساعدات، ولا ترتبط المساعدات الصينية بشروط كالتي تفرضاها الدول الغربية عادة؛ كتلك المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان أو إجراء إصلاحات اقتصادية، وهو ما يعطي الصين ميزة عن المانحين الغربيين[lix]. وهذا لا يعني بالطبع أن الصين لا تحقق أي مكاسب اقتصادية من تقديم المساعدات، فهي تسهل لها الحصول على المواد الأولية، وتصريف منتجاتها في أسواق هذه الدول، وفتح المجال للشركات الصينية للاستثمار فيها[lx].

المطلب الثاني المساعدات الإنسانية الصينية في ظل جائحة كورونا

المساعدات الإنسانية هي أحد أشكال المساعدات الاقتصادية، التي تقدم في أوقات الكوارث الطبيعية والمجاعات والحروب والأوبئة، وفقاً لمبدأ المشاركة الإنسانية في مواجهة هذه الحالات.

بعد إعلان الصين انتصارها في مواجهة فيروس كورونا، وجهت انظارها إلى العالم الخارجي، وبدأت في إرسال المساعدات إلى مختلف دول العالم، في مسعى واضح إلى استثمار نجاحها الداخلي في تحقيق مكاسب خارجية، ومع أن الصين لم تكن قبل جائحة كورونا تحمل أي تصنيف على مستوى تقديم المساعدات الإنسانية حول العالم، إلا أنها ومع تفشي الجائحة ظهرت كفاعل رئيسي بتقديمها المساعدات الإنسانية والمعدات الطبية إلى العديد من العالم، منها28 دولة في آسيا و16 دولة في أوروبا و28 دولة في إفريقيا و9 دول في الأمريكتين و10 دول في جنوب المحيط الهادي[lxi] .

ووفقا لبيانات رسمية صينية فأن الحكومة الصينية قدّمت إلى دول العالم، منذ 2020/3/1، 50.9 مليار قناع طبي، و216 مليون بدلة واقية، و81.3 مليون نظارة واقية، و26.43 مليون

جهاز لقياس الحرارة بالأشعة تحت الحمراء، و1.04 مليار زوج قفازات جراحية، وأنابيب اختبار للمرضى تكفي لنحو 126 مليون شخص، و72700 جهاز تنفس صناعي، إضافة إلى إرسال 21 فريقًا من الخبراء إلى 19 دولة[lxii]. بالإضافة إلى تقديم 20 مليون دولار هبة لمنظمة الصحة العالمية[lxiii]. وتعد هذه المساعدات هي الأضخم والأوسع منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية عام 1949 [lxiv]. كل ذلك يجعلنا نتساءل عن دوافع هذه المساعدات الصينية، وهي دوافع لا تختلف في اعتقادنا، عن الدوافع التي تقدم من أجلها المساعدات الاقتصادية بشكل عام، والتي تتمثل في الدوافع السياسية والدوافع الاقتصادية.

1 – الدوافع السياسية[lxv]:

– رغبة الصين في تحسين صورتها بعد اتهامها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول الغربية بالمسؤولية عن انتشار فيروس كورونا والتأخر في الإفصاح عنه.

– التسويق لزعامة الصين ونفوذها في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية التي، التي انكفأت على نفسها في ظل الجائحة، في حين برزت الصين كشريك مسؤول يعتمد عليه في الأزمات، وزعيم جديد يجمع بين النجاعة والفعالية والتكنولوجيا في مواجهة فيروس كورونا.

– تغيير المزاج الرسمي والشعبي تجاه الصين في الدول المتلقية للمساعدات، والحد من قدرة التحرك لدى السياسيين المعارضين للصين في تلك الدول.

– زعزعة الثقة في مواقف الدول المتلقية للمساعدات إزاء تماسك علاقتها الإقليمية والدولية، فتقديم المساعدات لإيطاليا مثلاً، يهدف إلى التشكيك في قدرات ومصداقية الاتحاد الأوروبي، وإظهار بموقف العاجز عن الوقوف إلى جانب أعضائه، ويدعم موقف التيارات اليسارية المؤيدة للصين، وتلك اليمينية الرافضة للاتحاد الأوروبي.

– إثبات قوة الصين وقدرتها على استيعاب الصدمة، ورفع المعنويات الوطنية والشعور بالفخر والانتماء وتعزيز التماسك المجتمعي داخل الصين، تدعيم شرعية النظام السياسي الصيني داخليا.

2 – الدوافع الاقتصادية[lxvi]:

– التأسيس لمكاسب مستقبلية، فقيام الصين بدور المنقذ لدولة كإيطاليا التي تخلى عنها الاتحاد الأوروبي في أحلك الظروف، قد يدفعها –أي إيطاليا– إلى إعادة النظر في موقفها الرافض لمرور مبادرة الحزام والطريق عبر أراضيها، والذي يعد مشروعا استراتيجيا تسعى الصين من خلاله إلى تعزيز التبادل التجاري وفتح أسواق جديدة للسلع الصينية، وبناء النفوذ في الدول التي تقع ضمن نطاق هذا المشروع في قارات آسيا وإفريقيا وأوروبا، وصولاً إلى هدف أبعد، وهو تغيير نمطية النظام الدولي من نظام تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية إلى نظام متعدد الأقطاب.

– استغلال المساعدات لإبرام اتفاقيات تفرض فيها بعض الشروط التي يمكن أأن تساعدها في المنافسة بعد انتهاء الأزمة.

– رفع مستو الطلب على المنتجات الصينية، فإظهار التفوق في عملية الإنتاج والكفاءة في الاستجابة لمكافحة الجائحة، قد يساهم في دعم الصادرات على مستوى القطاع الطبي وغيره من القطاعات الأخرى، مما يساعد عد الصين على توسيع نطاق التبادل التجاري، وانتزاع أسواق عرفت بتبعيتها التقليدية للموردين الأمريكيين والأوروبيين.

ويبدو إن دبلوماسية المساعدات الإنسانية الصينية حققت نجاحا نسبيا، فقد كان لبعض قادة الدول الأوربية تصريحات تراوحت بين التعبير عن الامتنان والتقدير للسوك التضامني الصيني، وحتى الترويج للصين باعتبارها قوة عظمى تعمل على إنقاد البشرية من جائحة كورونا[lxvii].وبالمقابل فإن مسؤولين أمريكيين واوروبيين وجهوا انتقادات للصين واتهموها بتوظيف المساعدات في التنافس مع الولايات المتحدة الأمريكية، وفي الدعاية لنظامها السياسي وتحقيق مكاسب سياسية[lxviii].

المبحث الرابع الصين ومقومات قيادة النظام الدولي

بسبب الطريقة التي أدارت بها الصين ازمة جائحة كورونا، وقدرتها على الضبط والتحكم في حشود هائلة من البشر بطريقة مبتكرة، ونجاحها في مكافحة الفيروس والسيطرة عليه في الداخل، ومن ثم تقديمها لكميات كبيرة من المساعدات شملت كل قارات العالم وغطت أكثر من ثمانين دولة، في حين انكفأت قوى دولية كبرى كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي على نفسها، وانشغلت بمكافحة الجائحة داخل بلدانها، وعجزت عن تقديم المساعدة لأقرب حلفائها وأصدقائها، كل ذلك دفع العديد من الباحثين والمحللين في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، إلى الانشغال بمسألة رصد تأثير جائحة كورونا على العلاقات الدولية، وعلى توازن القوى في النظام الدولي، وذهب فريق منهم إلى التأكيد على أن عالم ما بعد كورونا سيكون مختلفا عما قبله، وأنه سيكون هناك رابحون وخاسرون من هذه الأزمة، وأن الرابحين يمكنهم أن يؤسسوا نظاما دوليا جديدا، مرجحين أن الصين ستكون أكبر الرابحين من هذه الأزمة[lxix]. وهنا نجد أنفسنا امام سؤالين مهمين هما: هل تملك الصين المقومات اللازمة لقيادة النظام الدولي؟ وهل سعت فعلاً من سياسة المساعدات الإنسانية والطبية في ظل الجائحة إلى الوصول إلى هذا الهدف؟

لا شك ان بعض الدول تملك مجموعة من المقومات التي تمكنها من لعب دور قيادي في النظام الدولي، ومن أهم هذه المقومات؛ العوامل الاقتصادية والعسكرية والقوة الناعمة، لذا فإننا سنحاول التعرف على مدى ما تملكه الصين من هذه المقومات، ومن ثم تقييم ما إذا مانت تؤهلها لقيادة النظام الدولي.

المطلب الأول المقومات الاقتصادية

تملك الصين اقتصادا مستقرا ومتقدما، ويحقق أعلى معدلات نمو في العالم بنسبة تجاوزت 9% سنويا، ويتوقع العديد من المحللين الاقتصاديين أن الصين سوف تتخطى الولايات المتحدة الأمريكية كأكبر اقتصاد في العالم بحلول عام 2030 [lxx]. ومع ذلك فإن الصين لا تزال مثل العديد من الدول الفقيرة، لا يزيد متوسط دخل الفرد فيها عن ربع متوسط الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية، ولا يتعدى الحد الأدنى للأجور ثلث نظيره الأمريكي، بالإضافة إلى التفاوت بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل دخل افرد بين المناطق التي تقع على الساحل الشرقي للصين وتلك التي تقع في الداخل [lxxi]. كما ان الضغوط الاقتصادية الأمريكية والحرب التجارية التي تشنها على الصين تشكل تحديا كبيرا للاقتصاد الصيني.

المطلب الثاني المقومات العسكرية:

تعد الصين من أكبر القوى العسكرية في العالم، سواء على صعيد الإنتاج والتصدير العسكريين، أو على صعيد استيراد السلاح والميزانية العسكرية، كما تحتل الصين الترتيب الثالث على مستوى العالم من حيث قدرة الجيش الصيني القتالية بعد الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا [lxxii]. ورغم تطور المؤشرات العسكرية الصينية إلا أنها لا تقارن بمثيلتها الأمريكية، لا من حيث الميزانية ولا من حيث نوعية التسليح، ولا من حيث الانتشار في العالم؛ فالإنفاق العسكري الأمريكي يمثل 40% من جملة الإنفاق العسكري العالمي، كما تنتشر القوات الأمريكية بمختلف تشكيلاتها في 800 قاعدة وفي أكثر من 42 دولة حول العالم [lxxiii].

المطلب الثالث القوة الناعمة:

وتعني القوة الناعمة أي شيء خارج نطاق الشؤون العسكرية والأمنية، وهي لا تقتصر على الوسائل الدبلوماسية فقط، بل تشمل أيضا المساعدات الاقتصادية والاستثمارات وتوظيف الرياضة والثقافة والفنون، ونشر اللغة الصينية وتشجيع تعلمها، لتحقيق الجاذبية وكسب النفوذ، مما يدعم من حضور الصين ومكانتها كقوة دولية كبرى، ويحقق لها العديد من المكاسب السياسية والاقتصادية، يساعدها في ذلك خلو تاريخها المعاصر من أي ماض استعماري، كما هو الحال بالنسبة لمنافسيها من القوى الدولية الأخرى وخاصة الدول الغربية[lxxiv]. ولكن بالمقابل تفتقد الصين القوة الرمزية والنموذج الجاذب الذي تمتلكه الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أهم مظاهره نموذج الحكم الديمقراطي وتكريس مبادئ حقوق الإنسان والحريات العامة، عوامل الجذب الثقافي

كصناعة السينما وانشار اللغة الإنجليزية، والانفتاح على المهاجرين خاصة من ذوي الكفاءات، كلها عوامل جذب تفتقدها الصين حالياً[lxxv].

ومن كل ما سبق يمكن القول إن الصين ورغم كل ما تمتلكه من إمكانيات تضعها ضمن القوى الدولية الكبرى، إلا أنها غير جاهزة لقيادة النظام الدولي، وهي تدرك ذلك جيدا، فرغم تراجع دور الولايات المتحدة الأمريكية إلا أنها لم تفقد أو تتخلى عن دورها القيادي في العالم، ففقدان الدولة المهيمنة موقعها القيادي لمصلحة قادم جديد يتطلب أن يمتلك القادم الجديد مصادر للقوة أكبر مما لدى الدولة المهيمنة أو على الأقل مساو لها. كما ان الناتج القومي وحده ليس معيارا كافيا للدلالة على قوة الدولة وقدرتها على قيادة النظام الدولي، ذلك أن تحويل القوة الاقتصادية إلى قوة سياسية أمر مهم جدا، فالولايات المتحدة الأمريكية امتلكت في الثلاثينيات من القرن العشرين قدرات اقتصادية هائلة، ومع ذلك اتبعت سياسة العزلة، ولهذا فإن الصين حتى لو تخطت الولايات المتحدة الأمريكية في الناتج القومي، فإن ذلك لا يعني أنها ستزيحها وتحتل مكانها في قيادة النظام الدولي، خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار ضرورة تكامل المقومات الثلاثة سالفة الذكر؛ الاقتصادية والعسكرية والقوة الناعمة، لدى الدولة التي تشغل موقع القيادة في النظام لدولي[lxxvi].

ولا شك أن المسؤولين الصينين يدركون عدم جاهزية بلادهم في الظروف الحالية أن تحل مكان الولايات المتحدة في قيادة النظام الدولي، إدراكا منهم لما يترتب على ذلك من مسؤوليات وأعباء اقتصادية وعسكرية كبيرة، وعليه يمكن القول إن الصين لا تسعى حاليا إلى شغل مكان الولايات المتحدة في النظام الدولي، ولكنها تسعى إلى تعزيز مكانتها في النظام الدولي، وتقوية نفوذها وموقفها التنافسي، في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، هادفة إلى إرساء قواعد نظام دولي متعدد الأقطاب، تكون هي أحد أقطابه الرئيسيين.

الخاتمة

إن التحليل الذي أخضعت له المعلومات والبيانات والأحداث المتعلقة بموضوع هذه الدراسة، يؤكد صحة الفرضية التي انطلقت منها، فنجاح الصين في احتواء الجائحة في الداخل، وسعيها لاستثمار ذلك في تحقيق مكاسب خارجية، من خلال سياسة المساعدات الإنسانية، يهدف إلى تعزيز مكانتها ومركزها التنافسي في النظام الدولي، دون إحداث تغيير جوهري في بنية وتوازنات هذا النظام. فالتراجع النسبي لدور الولايات المتحدة الأمريكية لا يعني فقدانها لمكانتها كقطب مسيطر في النظام الدولي، والصعود السريع للصين لا يعني جاهزيتها أن تحل محل الولايات المتحدة في قيادة النظام الدولي.

ولقد توصلت الدراسة إلى بعض الاستنتاجات يمكن إجمالها أهمها في التالي:

1 – تشكل المساعدات الإنسانية أداة مهمة من أدوات السياسة الخارجية الصينية، تستخدمها للتغلغل الناعم في مناطق مختلفة من العالم، لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية، ولتعزيز مكانتها كقوة دولية كبرى، وفي ذات السياق جاءت المساعدات الإنسانية الضخمة التي قدمتها للعديد من دول العالم لمواجهة جائحة كورونا.

2 – يدرك القادة الصينيون انه رغم امتلاك بلادهم لإمكانيات اقتصادية وعسكرية وتكنولوجية ضخمة، إلا أنها ليست جاهزة بعد لتبوأ مركز قيادة النظام الدولي، وذلك لعدم اكتمال جاهزية ثلاث مقومات رئيسية لازمة للقيام بهذا الدور وهي: المقومات الاقتصادية والمقومات العسكرية والقوة الناعمة، ولكنها مع ذلك تسعى إلى أن يكون النظام الدولي متعدد الأقطاب وتكون هي أحد اقطاب الرئيسيين.

قائمة المراجع:

1. شحادة، مها.2017. السياسة الخارجية الصينية تجاه النظام الدول: البعد الثقافي نموذجا (1991–2015). رسالة ماجستير. كلية الآداب والعلوم الإنسانية– جامعة الأزهر غزة.
2. أحمد، فراس. د ت. الدبلوماسية العامة والقوة الناعمة الصينية، بحث منشور، كلية العلوم لسياسية، جامعة الموصل.
3. اليوسفي، محمد. السياسة الخارجية الصينية بين فرص الاستمرار ومحدداتها. في السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي. المركز الديمقراطي العربي– برلين. ص 34.
4. عبد الحكيم، شريف.2018. تحديات السياسة الخارجية الصينية تجاه منطقة القرن الأفريقي بعد الحرب الباردة. رسالة ماجستير– كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف. الجزائر.
5. حشاني، فاطمة الزهراء، توفيق حكيمي.2020. السياسة الخارجية الصينية في عهد شي جين بينغ. المجلة الجزائرية للأمن الإنساني. العدد الثاني. يوليو 2020.
6. غوانغ، شيوي. ترجمة: أبوجواد، محمد. 1987.جغرافيا الصين. دار النشر باللغات الأجنبية–بكين.
7. علي، لبنى. 2018.إطار نظري ومفاهيمي للسياسة الخارجية الصينية. في السياسة الخارجية الصينية في الشرق الأوسط بعد الربيع العربي. المركز الديمقراطي العربي– برلين..
8. العياصرة، إسلام أحمد.2019. محددات السياسة الخارجية. المجلة العربية للنشر العلمي. العدد التاسع. 17، يوليو 2019.
9. علي، لبنى. 2018.إطار نظري ومفاهيمي للسياسة الخارجية الصينية. مرجع سابق.
10. بحري، سفيان.2016. تحول موازين القوى في أسيا – الباسيفيك: دراسة في الصعود الصيني بين القوى الكبرى المسؤولة والدوافع الجيوسياسية. رسالة ماجستير. جامعة محمد بوقرة– الجزائر.
11. جموعي، خالد.2017–2018. دور العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية الصينية بعد 1991. رسالة ماجستير. جامعة الجيلاني بونعامة–الجزائر.
12. أبران، إيمان مكركب. 2013 – 2014. مكانة العامل الاقتصادي ودوره المستقبلي في العلاقات الأمريكية الصينية 1990 – 2020، رسالة ماجستير. جامعة الجزائر.

13. أحمد، عارف محمد. 2014. سياسة الصين الخارجية تجاه إفريقيا، رسالة ماجستير. جامعة الخرطوم.
14. جموعي، خالد. دور العامل الاقتصادي في السياسة الخارجية الصينية بعد 1991. مرجع سابق.

15. أبران، إيمان مكركب. مكانة العامل الاقتصادي ودوره المستقبلي في العلاقات الأمريكية الصينية 1990 – 2020.مرجع سابق،
16. خلايلية، سومية.2107–2018. دور العامل الثقافي في السياسة الخارجية الصينية، رسالة ماجستير. جامعة جيلالي بونعامة – الجزائر.
17. شحادة، مها. 2017. السياسة الخارجية الصينية تجاه النظام الدول: البعد الثقافي نموذجا (1991–2015). مرجع سابق.
18. علي، لبنى. إطارنظري ومفاهيمي للسياسة الخارجية الصينية. مرجع سابق. ص 96.
19. نفس المرجع،
20. طه، هالة محمود.2020، العلاقات الصينية الأمريكية ما بين الحرب التجارية وفيروس كورونا. مجلة قضايا آسيوية. العدد الرابع إبريل 2020.
21. علي، لبنى. إطار نظري ومفاهيمي للسياسة الخارجية الصينية. مرجع سابق..
22. سكاي نيوز عربية. 9–7 2020. مواجهة كورونا: كيف تعاملت الصين وأميركا مع الاختبار الصعب. تاريخ الاسترجاع. 20–7– 2020. نشر بموقع سكاي نيوز عربية https://www.skynewsarabia.com/world/1359621–مواجهة–كورونا–تعاملت–الصين–وأميركا–الاختبار–الصعب؟
23. عبد الخالق، دينا. 26–3–2020. في 10 خطوات: كيف سيطرت الصين على كورونا. تاريخ الاسترجاع 28–6–2020. نشر بموقع صحيفة الوطن https://www.elwatannews.com/news/details/4667365?_
24. سكاي نيوز عربية.9–7–2020 مواجهة كورونا: كيف تعاملت الصين وأميركا مع الاختبار الصعب. مرجع سابق.
25. [xxvii] – عبد الخالق، دينا. 12–3–2020. نفذت أكبر عملية احتواء للفيروس.. كيف نجحت الصين في محاصرة كورونا. تريخ الاسترجاع 28–6–2020. نسر بموقع

صحيفة الوطن https://www.elwatannews.com/news/details/4637474 و مهدي، محمد. 22-4-2020.. الخروج من الجائحة.. سيناريو تعامل الصين مع تفشي فيروس كوفيد- 19. تاريخ الاسترجاع 28-6-2020. نشر بموقع للعلم https://www.scientificamerican.com/arabic/articles/news/out-of-/pandemic-scenario-of-china-dealing-with-spread-of-coronavirus

26. صلاح، محمد. 16-3-2020. كيف سيطرت الصين على فيروس كورونا المستجد. تاريخ الاسترجاع 28-6-2020. نشر بموقع إضاءات https://www.ida2at.com/how-china-controlled-novel-coronavirus/

27. الزعكوني، أمين. 19-3-2020. هكذا استطاعت الصين السيطرة على انتشار فيروس "كورونا" المستجد. تاريخ الاسترجاع 28-6-2020. نشر بموقع هيسبرس https://www.hespress.com/un-oeil-sur-un-pays/463809.html و مهدي، محمد. 22-4-2020. الخروج من الجائحة.. سيناريو تعامل الصين مع تفشي فيروس كوفيد- 19.

28. عبد الخالق، دينا. 12-3-2020. نفذت أكبر عملية احتواء للفيروس.. كيف نجحت الصين في محاصرة كورونا. مرجع سابق. وعربي بوست.15-3-2020. الصين تنجو والعالم يغرق، تاريخ الاسترجاع 2-7-2020. نشر بصفحة عربي بوست على الفيس بوك https://www.facebook.com/Arabicpost/posts/2629254744005951

29. بي بي سي عربي. 7-5-2020 .فيروس كورونا: ما قصة مختبر ووهان الصيني الذي يتهمه ترامب بنشر الوباء؟ تاريخ الاسترجاع 2-7-2020.نشر بموقع بي بي سي عربي https://www.bbc.com/arabic/world-52550329

30. سلام، أحمد. 14-6-2020 الصين وأمريكا وفيروس كورونا. تاريخ الاسترجاع2-7-2020. نشر بموقع الصين بعيون عربية https://www.chinainarabic.org/?p=53940

31. صحيفة أخبار الخليج.27-5-2020 إلى أين تتجه الاتهامات بين أمريكا والصين حول فيروس كورونا؟تاريخ الاسترجاع 2-7-2020. نشر بموقع صحيفة أخبار الخليج http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1211175

32. للمزيد من التفاصيل حول هذه الاتهامات انظر: صحيفة القبس. 23-4-2020 «كورونا».. يؤزِّم العلاقات الدولية. تاريخ الاسترجاع 5-7-2020. نشر بموقع صحيفة القبس https://alqabas.com/article/5769808-واشنطن-لبكين-افتحوا-مختبراتكم-للتفتيش# ويورو نيوز عربي. 17-4-2020 ماكرون ينضم للمشككين فيما تفصح عنه الصين بشأن أزمة كورونا. تاريخ الاسترجاع 5-7-2020 .نشر بموقع يورو نيوز عربي https://arabic.euronews.com/2020/04/17/france-macron-doubts-china-information-on-coronavirus-crisissays-to-financial-times

33. الجزيرة نت . 10-5-2020.الصين تفند 24 كذبة أطلقتها امريكا بشأن تعامل بكين مع أزمة كورونا.تاريخ الاسترجاع 6-7-2020. نشر بوقع الجزيرة نت https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/5/11/الصين-وزارة-الخارجية-أميركا-فيروس

34. فرانس24. 24-5-2020. الصين تحذر من حرب باردة جديدة مع الولايات المتحدة الأمريكية جراء فيروس كورونا.تاريخ الاسترجاع 6-7-2020. نشر بموقع فرانس 24. https://www.france24.com/ar/20200524-الصين-تحذر-من-حرب-باردة-جديدة-مع-الولايات-المتحدة-جراء-فيروس-كورونا

35. أخبار الأمم المتحدة. 16-3-2020.كورونا: الصين تجربة فريدة في مواجهة المرض واحتوائه. تاريخ الاسترجاع 8-7-2020. نشر بالموقع الأخباري لمنظمة الأمم المتحدة https://news.un.org/ar/story/2020/03/1051342

36. فرانس24. 13-3-2020. مسؤول صيني يشك بضلوع الجيش الأمريكي في جلب فيروس كورونا لبلاده.تارخ الاسترجاع 8-7-2020. نشر بموقع فرانس24 https://www.france24.com/ar/20200313-الصين-الولايات-المتحدة-فيروس-كورونا-كوفيد19-وباء-جائحة-الجيش-الأمريكي-اتهامات-صحة

37. سي إن نيوز عربي. 25-5-2020. تسليط الضوء على السياسة والعلاقات الخارجية .. أهم المعلومات من المؤتمر الصحفي لوزير الخارجية الصيني وانغ يي يوم 24 مايو 2020.تاريخ الاسترجاع 10-7-2020. نشر بموقع سي إن نيوز عربي http://arabic.news.cn/2020-05/25/c_139086296.htm

38. الرشيدي، حسن.30-5-2020. هل الصين مسئولة بالفعل عن انتشار كورونا؟ تاريخ الاسترجاع 10-7-2020. نشر بموقع مجلة البيان http://www.albayan.co.uk/Article2.aspx?id=10117

39. بي بي سي عربي. 7-5-2020.فيروس كورونا: ما قصة مختبر ووهان الصيني الذي يتهمه ترامب بنشر الوباء؟ مرجع سابق.

40. فرانس24.24-5-2020.الصين تحذر من حرب باردة جديدة مع الولايات المتحدة الأمريكية جراء فيروس كورونا. مرجع سابق.

41. فرانس24. 13-3-2020. مسؤول صيني يشك بضلوع الجيش الأمريكي في جلب فيروس كورونا لبلاده. مرجع سابق.

42. المصري اليوم. 13-3-2020.منشأ كورونا.. الصين توضح اتهام أحد مسؤوليها لأمريكا بإدخال الفيروس إلى ووهان. تاريخ الاسترجاع 13-7-2020. نشر بموقع المصري اليوم https://www.almasryalyoum.com/news/details/1626554

43. العجمي، مبارك. 2011. المساعدات الاقتصادية كأداة من أدوات السياسة الخارجية الكويتية للفترة:1980-2010. رسالة ماجستير. كلية الآداب والعلوم- جامعة الشرق الأوسط .16

44. صحيفة الشعب الصينية. 22-4-2020.النص الكامل: المساعدات الخارجية الصينية(2) . تاريخ الاسترجاع 22-7-2020. نشر بموقع: صحيف الشعب الصينية http://arabic.people.com.cn/31664/7358356.html

45. التعاون الإنمائي الدولي للصين في العصر الجديد. 10-1-2021. تاريخ الاسترجاع 24-5-2021. نشر بموقع: الوكالة الصينية للتعاون الإنمائي الدولي https://qbbdwxieoz6hk3rcmx57cou6ee--en-cidca-gov-cn.translate.goog/2021-01/10/c_581228.htm

46. صحيفة الشعب الصينية.25-11-2019.فقيرة ولكنها سخية مع الأصدقاء: لماذا تصر الصين على مواصلة تقديم المساعدات الخارجية للدول الأخرى؟ تاريخ الاسترجاع 22-7-2020. نشر بموقع صحيفة الشعب الصينية http://arabic.peopledaily.com.cn/n3/2019/1125/c31664-9635253.html

47. لتعاون الإنمائي الدولي للصين في العصر الجديد. 10-1-2021. تاريخ الاسترجاع 24-5-2021. نشر بموقع: الوكالة الصينية للتعاون الإنمائي الدولي https://qbbdwxieoz6hk3rcmx57cou6ee--en-cidca-gov-cn.translate.goog/2021-01/10/c_581228.htm

48. صحيفة الشعب الصينية. 22-4-2020.النص الكامل: المساعدات الخارجية الصينية(12) . تاريخ الاسترجاع 22-7-2020. نشر بموقع: صحيف الشعب الصينية http://arabic.people.com.cn/31664/7358366.html

49. صحيفة الشروق.12-9-2017القوة الناعمة الصينية في العالم العربي. تاريخ الاسترجاع 22-7-2020. نشر بموقع: صحيفة الشروق https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=12092017&id=438a73ed-2dfb-4b8a-aafe-21d4e537f143

50. طويل، نسيمة. مارس2017. الدبلوماسية الاقتصادية: أساليب التغلغل الناعم. مجلة العلوم الإنسانية- جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد46، ص ص 626-627.

51. عاصي، عبد الوهاب.7-5-2020 دبلوماسية المساعدات الإنسانية خلال جائحة كورونا الدوافع والأثر. تاريخ الاسترجاع 22-7-2020. نشر بموقع ترك برس https://www.turkpress.co/node/71219

52. الأشقر، يوسف.10-6-2020. المساعدات الطبية الصينية بين القبول والرفض. تاريخ الاسترجاع 24-7-2020. نشر بموقع مسارات https://www.masarat.ps/article/5422/المساعدات-الطبية-الصينية--بين-القبول-والرفض

53. الجزيرة نت.30-3-2020.السخاء المريب والخطيئة الأصيلة الصين تتمدد تحت غطاء الدبلوماسية الصحية. تاريخ الاسترجاع 24-7-2020. نشر بموقع الجزيرة نت

https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/3/31/كوفيد-التمدد-الصيني-كورونا

54. هاني، طاهر. 27-3-2020. أزمة فيروس كورونا فرصة لإعادة النظر في العلاقات الدولية وجعلها أكثر توازناً. 27-7-2020. نشر بموقع فرانس24
https://www.france24.com/ar/20200327-جيل-غرساني-أزمة-فيروس-كورونا-فرصة-لإعادة-النظر-في-العلاقات-الدولية-وجعلها-أكثر-توازنا